

تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي في النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2000 - 2015

م.م. كوان طه العبيدي *

المستخلص

تمثل هدف البحث في تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي في النمو الاقتصادي، وفقا لتعظيم الإيرادات من خلال زيادة معدل الإنتاج مع ضمانة للاستغلال الأمثل للثروة النفطية الوطنية. أن توجه العراق لإنتاج كمية (12) مليون برميل يوميا وفقا لعقود تراخيص الاستثمار للآبار النفطية وخاصة المكتشفة (المنتجة وغير المنتجة)، هذا ما سيجعل العراق أمام خيارين، تمثل الأول، الاحتفاظ بطاقات إنتاجية كبيرة معطلة، بسبب عدم توفر خطوط تصديرية موانئة للإنتاج، وما سيعترب على ذلك من متطلبات مالية كبيرة للشركات الاستثمارية، أما الثاني، فقد تمثل في تجاوز محددات منظمة الأوبك للإنتاج النفطي وإغراق الأسواق بالنفط العراقي خارج الموازنة مما سيؤثر حتما في انخفاض أسعار النفط، وكلا الخيارين سيكون هدفا للشركات الاستثمارية التي تعد الربح الوحيد من هذه العقود. توصل البحث إلى أن أثر عقود تراخيص شركات النفط الأجنبية في النمو الاقتصادي كانت غير مجدية اقتصاديا واجتماعيا، حيث تبين من تحليل الآثار لهذه العقود، بأنها لم تكن سوى السيطرة على الثروة النفطية الوطنية من قبل تلك الشركات، التي أجيز لها بموجب تلك العقود عملية صنع القرار والرقابة وإدارة العمليات للتطوير والتشغيل للصناعة النفطية بكل مراحلها ولجميع الحقول النفطية المنتجة والمطورة والمكتشفة، وفي جميع الأراضي العراقية وبدون أي رقيب، الأمر الذي جعل الاستثمار الأجنبي المباشر للثروة النفطية يتسبب في الآتي:

- احتواء الإنتاج الوطني القائم للنفط بالكامل وخاصة للحقول العملاقة، مما جعل العراق يفقد مبالغ طائلة.
- احتواء خبرات جميع العاملين في شركة نفط الشمال وشركة نفط الجنوب الذين سيتم إلحاقهم ضمن الشركات الجديدة (FODS) لفترة (20-25) سنة، وبما أن الشركات الجديدة سوف يكون لها استقلالها الإداري والمالي، فسيكون من الصعب جداً عودة هؤلاء العاملين إلى مواقعهم الأصلية (العملية) في نهاية العقد.

Abstract :

The objective of the research in analyzing the impact of foreign direct investment in the oil sector in economic growth, according to maximize revenue by increasing the production rate with a guarantee of optimal utilization of national oil wealth. Iraq is directed to produce the amount of 12 million barrels a day, according to decades of investment licenses for oil wells and private detections (producing and non-producing), this is what will make Iraq a choice, represent the first. retaining a large throughput cards Off, due to the lack of lines of export adapted to the production, and this will have a significant financial requirements for investment companies, while the second, it was the bypass OPEC oil production determinants and flood the market with Iraqi oil outside the budget, which will inevitably affect the low As aralinvt, and both options will be the target of investment for companies that are considered the only gainer from these contracts -The research found that the impact of licenses to foreign oil companies

* الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد .

تاريخ استلام البحث 2016/6/13

تاريخ قبول النشر 2016/10/11

decades of economic growth were not economically viable and socially, it was found from the analysis of the effects of these contracts, they were not only control of the national oil wealth by those companies, which was passed to them under those contracts decision-making process the control and management of operations for the development and operation of the oil industry in all its phases and all oil producing fields and undeveloped and undiscovered, and in all the Iraqi lands and without any witnesses, which made foreign direct investment of the oil wealth in the cause :- Existing national oil production completely, especially the giant fields contain, making Iraq is losing huge amounts of money.- Contain the experiences of all employees of the North Oil Company and the Southern Oil Company who will enroll them in the new companies (FODS) for the period (20-25 years), and including the new companies will have administrative and financial independence, it would be very difficult these workers return to their original positions (operation) at the end of the decade.

المقدمة :

لاشك إن واحدة من أهم ميررات التنمية الاقتصادية السريعة والمهمة في جميع بلدان العالم هو تنامي "تعاظم" حجم الاستثمارات الاقتصادية "الوطنية والأجنبية" وسلامة توجيهها قطاعيا. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي ، ذا اثر كبير في خدمة الحكومة واعمارها من جهة واثراء المستثمر من جهة أخرى ، فالدولة النفطية بحاجة الى تغيير جذور الاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي الى اقتصاد متنوع ، وتتباين أولوية وحجم الاستثمارات الاقتصادية من بلد لآخر ومن نشاط اقتصادي لآخر تبعا لاختلاف معدلات النمو الاقتصادي المطلوب تحقيقها في كل نشاط اقتصادي داخل البلد المضيف للاستثمار .

العراق كاحد البلدان المالكة للثروة النفطية الكبيرة ولتعرضه إلى عوامل عديدة اثرت على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (كالحروب والحصار التي استمرت اكثر من ربع قرن) ، واخيرا الدمار الكبير الذي حصل بسبب الاحتلال الأجنبي للبلاد عام 2003 حيث تم هدم وتعطيل كل المرافق الاقتصادية "الاستهلاكية والإنتاجية والخدمية" وبما في ذلك البنية التحتية ، من ناحية ، ولقلة الشركات المنفذة الوطنية ومحدودية إمكانياتها المالية والفنية والتكنولوجية والعملية من ناحية أخرى ، فقد أصبح العراق بحاجة الى جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة النفطية ، لتوفير الموارد المالية الكبيرة والخبرة العلمية والتقنية الحديثة ، من أجل إعادة أعمار تلك المرافق الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية الوطنية ، لذلك يجب ان تكون القرارات الاقتصادية والسياسية الخاصة بعقود الاستثمارات النفطية المباشرة ، معززة لبناء وتطوير الاقتصادي الوطني ، وأن لا تكون عبئا اقتصاديا ، وهذا يحتم على المشرع الاقتصادي أن ينتقي ويفاضل بينها ، حتى يتفادى تأثيراتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية ، لان رأس المال في حالة تعاظمه وفي أي بلد من بلدان العالم وخاصة في بلدان العالم الثالث سيكون هو الموجه لسياسيات تلك البلدان الاقتصادية بل يتعداه إلى التأثير في مستقبل سياسة البلدان المضيفة للاستثمار طبقا للمبدأ القائل "من يملك المال يملك السلطة" (1) ، وأخيرا ومن أجل رفع فاعليتها لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجب على المقرر الاقتصادي والسياسي لها ، ان يوائم بين الإنتاج النفطي المطلوب تحقيقه من الاستثمارات المباشرة الجديدة وبين الخطوط التصديرية اللازمة لنقل النفط الخام وبين طلب السوق العالمي للنفط ، ويطلب الاستثمار لاتجاهين يتمثلان بالاتي :

1- لغرض زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي عن طريق إضافات جديدة للأصول الرأسمالية .

2- لغرض زيادة الطاقة الإنتاجية القائمة عن طريق تجديد الأصول الرأسمالية القائمة.

الإطار العام للبحث :

1- مشكلة البحث :

مع ان العراق يعد من بين البلدان النفطية ذات الاحتياطي الثاني في العالم ، لكن بسبب قلة الموارد المالية الكفيلة بتطوير الإمكانيات التصديرية والإنتاجية للقطاع النفطي من ناحية ، ولقلة الشركات المنفذة الوطنية ومحدودية إمكانياتها المالية والفنية والتكنولوجية والعملية من ناحية أخرى ، لذلك أصبح العراق بحاجة الى جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة النفطية ، لتوفير الموارد المالية الكبيرة والخبرة العلمية والتقنية الحديثة .

2- هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحليل اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي في زيادة إمكانيات الإنتاج لتعظيم الأيرادات ، وانعكاساتها الايجابية في النمو الاقتصادي ، من خلال زيادة الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مع توفير فرص العمل وبالتالي خلق بنية اقتصادية ذات تنوع إنتاجي يصب في خدمة النمو والتنمية الاقتصادية .

3- فرضيات البحث :

- ان الاستثمار الأجنبي المباشر للثروة النفطية في العراق ، يعد مصدرا مهما للتدفقات المالية الدولية ، والبديل الرئيس للاقراض الدولي في تمويل النمو الاقتصادي وهذا يتطلب :
- ضرورة الموازنة بين المعدل الأمثل للإنتاج النفطي واحتياجات البلد من الموارد المالية الكفيلة بتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، بما يضمن تنوع هيكل الإنتاج الوطني .
- ضرورة الموازنة لهذا المعدل مع الطاقة التصديرية لخطوط نقل النفط ، وحاجة السوق العالمية سواء تلك الكمية المحددة بموجب اتفاقية المنظمة العالمية او العربية المصدرة للنفط .

4- منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن لتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيتم بحث أنماط الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي خضعت له الثروة النفطية في العراق ، مع التركيز على تراخيص الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بعد دخول أمريكا العراق في عام 2003) أولا ، ثم تحليل الآثار التي تمخضت عنها هذه الأنماط الاستثمارية في النمو الاقتصادي .

5- البعد الزماني والمكاني للبحث :

ركز البحث على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي في العراق للفترة الممتدة من 2000 عام ولغاية عام 2015 ، وقد تم اختيارنا لهذه الفترة بهدف إيجاد دعائم المقارنة للنتائج الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب الدراسة التوصل لها .

6- هيكلية البحث :

ومن أجل التحقق بالفرضية الموضوعية والوصول إلى هدف البحث ، فقد قسمت الدراسة إلى قسمين ، القسم الأول سيعني بالإطار النظري (لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه ومحدداته ونظرياته) ، في حين تناول القسم الثاني (تحليل اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي) ، وأخيرا ما ستنتهي الدراسة به من الاستنتاجات والتوصيات .

القسم الاول

الاطار النظري لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ، وأنواعه ، ومحدداته ، والجدوى منه ونظرياته

تسعى الدول الغنية بثرواتها الطبيعية من النفط والغاز لتحقيق موارد مهمة ، لغرض استخدامها في تعجيل معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولاشك ان تنامي حجم الاستثمارات الاقتصادية وسلامة توجيهها قطاعيا ، تعد الأداة الكفيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة .

لذلك بدأ العراق ببذل الجهود الرامية الى تحقيق كل ما يؤدي الى تعظيم موارده المالية ، وعمل على تهيئة البيئة الاستثمارية الصحية وتوفير سياسات رصينة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، بشكل استثمارات اجنبية مباشرة ، لما لها من اثار ايجابية في تعظيم الإيرادات النفطية التي تعد عصب الحياة الاقتصادية حاليا ، وبالمثل نفسه فيما اذا تم توجيه هذه الموارد كاستثمارات الى القطاعات السلعية واستخدامها في تصحيح الاختلالات البنوية المادية وغير المادية، بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان او تعويض النشاطات الاقتصادية المختلفة لتقليل الاستثمارات وزيادة الصادرات ولتوفير فرص عمل مهمة للحد من البطالة .

أولاً : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment :

ان الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أوكل الاستثمارات في المشروع المعين هذا فضلاً عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك Joint Ventur ، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار ، Wholly-owned Ivestment Project فضلاً عن قيام الاستثمار الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة¹ . كما يعرف صندوق النقد الدولي ، الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر نسبة (10% - 100%) من رأسمال الشركة على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارتها ، وبذلك يختلف عن الاستثمار المباشر في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها² . وعادة تقوم بمثل هذه الاستثمارات الشركات الكبرى التي يطلق عليها أحيانا اسم الشركات متعددة الجنسيات أو المشاريع متعددة الجنسيات ،

1 - د. عبدالسلام أبو قحف ، الاقتصاديات والاستثمارات الدولية ، الطبعة الأولى ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية لسنة 1988 ، ص 12 .

2 - د. حسان خضير ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، تعاريف وقضايا ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 2004 ، السنة الثالثة ، ص 5 .

والتي تتميز بمؤشراتها المالية الكبيرة ، سواء مؤشرات رأس المال أو حجم المبيعات والتي يتحدد نشاطها وأعمالها وخططها من مكاتب الشركة الأم³ ، وحسب تقديرات الاونكتاد بلغ عدد الشركات المتعددة الجنسية في عام 2006 أكثر من 78000 شركة (أم)، يتبعها أكثر من 780000 فرع⁴ ، ومن بين الشركات العشر الكبرى في العالم هنالك أربع شركات نفطية هي (بريتش بتروليوم ، ورويال دوتش شل ، واكسون ، وتوتال الفرنسية) ، ومن الجدير بالذكر إن الشركات النفطية الأربع أعلاه هي من الشركات السبع الكبرى (اكسون ، موبيل أويل ، تكساسكو ، شيفرون ، بريتش بتروليوم ، رويال دوتش شل ، توتال) ، التي تسيطر على الجزء الكبير من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي دولياً منذ أوائل العشرينات وحتى السبعينات من القرن الماضي ، إلا أن انتشار حركات التأمين ، أدت إلى تدني نسبة المشاركة الفعلية للشركات النفطية المتعددة الجنسية .

ثانياً : أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر :

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر على قسمين :

1. الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية .
2. الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بملكه ، ويشمل الآتي :

- أ- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي⁵ : يعد هذا النوع من الاستثمار الأكثر تفضيلاً من قبل الشركات متعددة الجنسية ، وذلك بسبب ما تتمتع به هذه الشركات من حرية كاملة في الإدارة والإشراف على هذه المشاريع ، فضلاً عن توقع الحصول على حجم كبير من الأرباح ، وفي المقابل نجد أن الدول المضيفة للاستثمار ترفض في معظم الأحيان التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشاريع الاستثمار ، وذلك لتخوفها من التبعية الاقتصادية أو سيطرة الشركات على أسواقها .
- ب- الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك⁶ : وهذا يعني أن يقوم الطرفان (المصدر والمضيف للاستثمار) بإقامة مشروع معين تحدد حصة كل واحد منهما في الإدارة والأرباح ونسبة المساهمة في رأس المال ، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بعدم سيطرة الشركة الأجنبية الكاملة على المشروع ، كما يتسم الاستثمار المشترك بقلّة الأخطار التي تحيط بالمشروع مثل التأمين والمصادرة وغيرها⁷ .

ثالثاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تقسيم المحددات والعوامل المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على قسمين :

- 1- عوامل الجذب المتعلقة بالدولة المضيفة للاستثمار هي⁸ :
 - أ- العوامل الاقتصادية : وتتمثل بالناتج الوطني الإجمالي ، معدلات النمو ، مستوى التضخم ، اسعار الفائدة ، هيكل الجهاز المصرفي ، قيود التجارة الدولية ، ان هذه العوامل لها أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات ، وكلما ازدادت القوة الاقتصادية للبلد المضيف كلما كان ذلك موقعاً مرغوباً من قبل المستثمر.
 - ب- توافر الموارد : قد تكون هذه الموارد طبيعية " بترول ، الغاز ، المياه ، المناخ " وقد تكون بشرية ، ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل وإنما جودته وكفائته ، أو تكون تكنولوجية ويقصد بمراكز البحث والتطوير ، أو تمويلية ويقصد بإمكانية الحصول على القروض .
 - ت- التشريعات الضريبية : هناك العديد من الدراسات ركزت على اثر الحوافز الضريبية وكانت النتائج متضاربة، فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاءات الضريبية اثر ايجابي على جذب الاستثمار بينما انتهى البعض الآخر إلى أن الإعفاءات الضريبية تكون مؤثرة ايجابياً إذا كانت العوامل الأخرى متوافرة. وهناك من الدراسات من ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل بشدة سعراً معقولاً وثابتاً من الضرائب يتيح لها إعداد خطة مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية عالية ولا يمكن التيقن منها⁹ .
- وتكون الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي عادة في صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة، قصيرة أو طويلة الأجل، وتأخذ هذه الحوافز عادة صورة إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات كالأصول الرأسمالية والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج، أو إعفاء المشاريع الاستثمارية التي يكون المستثمر الأجنبي طرفاً فيها من الضرائب على الأرباح بعد انطلاق مرحلة التشغيل على وجه الخصوص، كما قد تأخذ هذه الحوافز صورة تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالماء والكهرباء، كما قد يستفيد

- 3 - المركز الوطني المصري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كل شئ عن الشركات متعددة الجنسيات ، منتدى الموارد البشرية ، جمهورية مصر العربية ، بتاريخ 2015/1/20 ، ص 1.
- 4 - الاونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2007 ، ص 4 .
- 5 - عبد السلام أبو قحف ، مصدر سابق ، ص 22-23 .
- 6 - عمر هاشم محمد صدقة ، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 14 .
- 7 - تقرير ، الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول " أوبك " ، 2010 ، ص 3 .
- 8 - رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر ، المكتبة العصرية ، المنصورة ، 2007 ص 97-107 .
- 9 - فيفرمان ، تيسير الاستثمار الأجنبي ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 29 ، العدد 1 ، مارس 1992 ، ص 47 .

المستثمر الأجنبي من إعفاء الصادرات الموجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية بعد انطلاق مرحلة التشغيل¹⁰.

ث- البنية الأساسية : مثل الاتصالات والمواصلات والبنية التحتية، فالبنية الأساسية الضعيفة تقلل من فرص الدولة في جذب الاستثمار نظراً لأنها ستؤدي إلى تحمل الشركة لتكاليف أكثر وهو ما يتعارض مع إستراتيجية الشركات.

ج- حجم السوق والطلب على السلعة في الدولة المضيفة: فكلما زاد حجم الطلب أو حجم سوق الدولة المضيفة كلما جعلها ذلك سوقاً أكثر جاذبية للاستثمار وخاصة بالنسبة للاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي .

ح- وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية: حيث تبين من خلال الدراسات التي تناولت اتحادات مثل: النافتا والاتحاد الأوروبي والابيك أن تأثير هذه الاتحادات شديد الإيجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

خ- وضع الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر: إذا كان الرأي العام الداخلي مناهض للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدولة معينة فإن الشركة ستتردد كثيراً قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار.

د- النظام التجاري للدولة المضيفة: إذا ما قامت الدولة المضيفة بفرض عوائق من خلال القيود التجارية، فإن الشركة الدولية ستفكر كثيراً قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار.

ذ- أسعار الصرف : يزداد نصيب الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تكون عملة الدولة ضعيفة نسبياً بالمقارنة بعملة الدولة الأم التي تنتمي إليها الشركة ، فتخفيض قيمة العملة يخفض من تكاليف الإنتاج والاستثمار إذا ما قورنت بالتكاليف في الدولة الأم مما يجعل الاستثمار أكثر ربحية للمستثمر.

ر- العوامل السياسية والاجتماعية : على الرغم من أن الدلائل العلمية غير حاسمة في هذا الشأن، إلا أن هناك إجماع حول أهمية العوامل السياسية والاجتماعية في القرار الاستثماري، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى إستقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات ، أما العوامل الاجتماعية فتعكس لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره¹¹.

ز- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار : إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم وينظم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة المؤثرة والمحددة لاتجاهاته ولكي يكون الإطار التشريعي جاذباً للاستثمار لابد من توافره على قانون موحد للاستثمار واضح ، متسق ، شفاف ويتوافق مع التنظيمات الدولية، وكذا وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل: التأميم، المصادرة، فرض الحراسة ونزع الملكية فضلاً عن أهمية وجود قانون حماية الملكية الفكرية فضلاً عن توافر هيكل أو نظام قضائي مستقل قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية¹².

س- الحوافز الحكومية غير الضريبية: إذا كانت النتائج متناقضة بشأن الحوافز الضريبية فإن الحوافز غير الضريبية مثل التيسيرات عند الإنشاء وتخفيض البيروقراطية كل ذلك يؤثر بالإيجاب على المناخ الاستثماري .

ش- نقل الأرباح والتحويلات: تنحاز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول التي تسمح بتحويل الأرباح ورؤوس الأموال والأجور والمرتببات إلى الدولة الأم مع فرض ضرائب أقل ما يمكن ، كما يجب أن تكون الحكومات مستعدة لتحويل العملة وفقاً للأسعار السائدة¹³.

ص- التقارب الجغرافي والثقافي والتاريخي: تتجه الكثير من البلدان إلى الاستثمار في البلدان القريبة جغرافياً وثقافياً بسبب سهولة الاتصال والتواصل وإنخفاض تكاليف النقل كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات الضخمة للولايات المتحدة الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية وكذا الحال بالنسبة لليابان ودول جنوب شرق آسيا .

فضلاً عن كل هذه المحددات يمكن أن نضيف كذلك درجة تفتح المجتمع المدني في الدول المضيفة على الثقافات الأجنبية والمستوى التعليمي، وهي كلها عوامل يمكن أن تؤثر بالسلب أو بالإيجاب على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

2- العوامل المتعلقة بالدولة الأم وإستراتيجية الشركة المستثمرة (عوامل طاردة) .

فضلاً عن العوامل المتعلقة بالدولة المضيفة كانت هناك عوامل يمكن تسميتها "طاردة" ترجع إما للدولة الأم أو لإستراتيجية الشركات الدولية وهي¹⁴ :

أ- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري: تؤدي طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دوراً مهماً في دفع المستثمر إلى مزاوله نشاطه عبر الحدود الوطنية. إذ أن هناك على سبيل المثال بعض أنماط النشاط سريعة التلف التي تستلزم

10 - عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص 25 .

11 - دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص ، 82-83 .

12 - أميرة حسب الله محمد ، حوافز الاستثمار الخاص المباشر في مصر ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة والاقتصاد ، القاهرة ، 2002 ، ص 37.

13 - بلخياط جمال ، الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2003 ، ص 21 .

14 - دريد محمود السامرائي ، مرجع سابق ، ص : 76 .

- ضرورة قيام المنتج - ولغرض تلافي الإخفاق - بالبحث عن أسواق إستهلاك ملائمة ونقل جزء أو كل نشاطه أو رأسماله للإنتاج فيها.
- ب- السعي إلى زيادة عوائد المشروع : بهدف استمرار المشروع من خلال نجاحه في تحقيق مستوى معين من العوائد (تحقيق ربح ملائم)، وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه ، ومن هذا المنطلق بدأت الشركات التجارية المختلفة بالاستثمار في دول أخرى سعياً وراء تحقيق الأرباح والأهداف المرجوة من خلال الإنتاج بتكاليف أقل مستندة على إنخفاض تكاليف الإنتاج في دول أخرى .
- ت- ومن هذا المنطلق تقوم الكثير من الشركات الأمريكية مثلاً بتحويل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة لها، والتي تتميز بوفرة العمالة فيها وإنخفاض مستوى أجورها مثل المكسيك والفلبين.
- ث- الرغبة في النمو والتوسع : من حيث أن تحقيق العوائد لا يعد العامل الكافي وحده لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بل إن من عوامل جلب هذا الاستثمار أيضاً نجد السعي نحو تطوير الإستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق الأجنبية، فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الاستثماري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية.
- ج- التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة: رأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة لكي يحد من الانعكاسات السلبية للالزامات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة. ويلمس ذلك بوضوح في اتجاه أغلب شركات الاستثمار التجاري الكبرى نحو إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية أو غير نامية .
- ح- السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة : تهتم الدول المتقدمة اقتصادياً بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية . فضلاً عن ما سبق ذكره من محددات نورد أيضاً وجود علاقة إيجابية بين حجم الاستثمارات المباشرة والعلاقة بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة، وكذا طبيعة النشاط الذي تزاوله الشركة الأجنبية.

رابعاً : نظريات الاستثمار الأجنبي¹⁵ :

تتناول نظريات الاستثمار الأجنبي ، تحليلات لمحددات الاستثمارات الأجنبية ودوافع الشركات متعددة الجنسيات ، وتتمثل هذه النظريات فيما يلي :

1- نظرية عدم كمال السوق Market Imperfection :

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة فضلاً عن نقص العرض من السلع فيها ، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال ، أو بمعنى آخر أن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجياً أو إنتاجياً أو مالياً أو إدارياً سيمثل أحد المحفزات الأساسية التي تمكن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول المضيفة .

ولهذا يمكن اعتبار هروب الشركات المنافسة من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول الأم و اتجاهها للاستثمار أو نقل بعض أنشطتها لأسواق الدول المضيفة يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات الآتية على سبيل المثال :

- أ- حالات وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة التي تقوم بالاستثمار الأجنبي و الشركات الوطنية (أو الأجنبية الأخرى) بالدول المضيفة .
- ب- حالة توافر مهارات إدارية و تسويقية و إنتاجية ... إلخ ، متميزة لدى هذه الشركات عن نظيرتها بالدول المضيفة.
- ت- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات و تسهيلات جمركية و ضريبية و مالية لهذه الشركات كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية .
- ث- تشدد إجراءات و سياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة و الذي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول ، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق .
- ج- الخصائص الاحتكارية ، التكنولوجية ، التمويلية ، الإدارية و التنظيمية... لهذه الشركات والتي ترتبط بشكل أو بآخر بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة .

2- نظرية الحماية :

تقوم هذه النظرية على أساس أن الشركة التي تقوم بالاستثمار الأجنبي تستطيع تنظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثلاً بالبحوث و التطوير و الابتكارات و أي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة ، و لكي تحقق الشركة هذا الهدف ، فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيس والفروع في الأسواق أو الدول المضيفة بدلاً من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة .

15 - د.عبد السلام أبو قحف ، مقدمة في إدارة الاعمال الدولية ، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 1988 ، ص 4-12.

ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموماً إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر وغير المباشر وذلك لأطول فترة ممكنة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول المضيفة وإجبارها على قنوات للاستثمار المباشر لشركات داخل أراضيها .

3- نظرية دورة حياة المنتج الدولي (International Product Life Cycle) Approach :

إن دواعي تناول هذه النظرية هو ما يأتي :

- أ- تقدم هذه النظرية تفسيراً لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة .
- ب- تلقي الضوء على دوافع الشركات التي تقوم بالاستثمار الأجنبي من وراء هذا الاستثمار من ناحية ومن ناحية أخرى توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات و الاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم .
- ت- تقدم تفسيراً للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة و التمتع بفروق التكاليف الإنتاجية أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدولة المضيفة وكسر حدة الحماية الجمركية التي تفرضها هذه الدولة على الاستيراد . وطبقاً لهذه النظرية ، يجري خروج الشركة من دولتها الأم ، نتيجة لإضافة فروع جديدة في البلدان المضيفة بصورة منتظمة ، ونمو مبيعات هذه الفروع في الأسواق الخارجية مع استخدام التكنولوجيا و التصاميم المعدة في بادئ الأمر من قبل الشركة الأم .

4- نظرية الموقع (Location Approach) :

ترتكز هذه النظرية على العديد من العوامل بعضها دولي و الآخر محلي (على مستوى الدولة الأم) والتي تتمثل فيما يأتي :

- أ- تهتم هذه النظرية بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقراً لاستثمار او ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقيةالخ الخاصة بهذه الشركة .
 - ب- تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة في الدول المضيفة والتي ترتبط بالعرض والطلب تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية ، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها .
 - ت- تهتم هذه النظرية بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارةالخ فضلاً عن العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق .
 - ث- من العوامل الموقعية التي تؤثر على الشركة هي كما يأتي:
- 1- العوامل التسويقية و السوق مثل : درجة المنافسة ، منافذ التوزيع ، وكالات الإعلان ، حجم السوق ، معدل نمو السوق ، درجة التقدم التكنولوجي ، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين ، احتمالات التصدير لدول أخرى...إلخ .
 - 2- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل : القرب من المواد الخام و المواد الأولية ، مدى توافر الأيدي العاملة ، مستويات الأجور ، مدى توافر رؤوس الأموال ، مدى انخفاض تكاليف النقل، المواد الخام و السلع الوسيطة ، و التسهيلات الإنتاجية الأخرى ... إلخ .
 - 3- الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارية الخارجية) مثل : التعريفات الجمركية ، نظام الحصص ، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد .
 - 4- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل : الاتجاه العام نحو قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي ، الاستقرار السياسي ، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار ، إجراءات تحويل العملات الأجنبية و التعامل فيها ، مدى ثبات أسعار الصرف ، نظام الضرائب ، مدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة .
 - 5- الحوافز و الامتيازات و التسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب .
 - 6- عوامل أخرى مثل : الأرباح المتوقعة ، المبيعات المتوقعة ، الموقع الجغرافي ، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج ، إمكانية التجنب / التهرب الضريبي ... إلخ .

5- نظرية الموقع المعدلة Geobusiness Theory :

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السابق عرضها في الكثير من الجوانب ، غير أنها تضيف بعض المحددات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية و يمكن تلخيص هذه العوامل من واقع هذه النظرية عن غيرها من النظريات السابقة بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها الحكومات أو الدول الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة تسويقية و إنتاجية خارج حدودها أو العوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة أو زيادة نفوذ اتحاد العمال و النقابات وارتفاع تكاليف العمالة .

وفي ضوء العرض السابق لنظريات الاستثمار الأجنبي و محددهاته ، فإننا يمكن أن نقول أن محدّدات الاستثمار الأجنبي ودوافع الشركات وراء هذه النوع من الاستثمارات يمكن أن تتمثل في محصلة إسهامات النظريات السابقة مجتمعة .

القسم الثاني

تحليل اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي

سعى العراق الى الفرص الخارجية كاحد السبل التي يتيحها النظام الاقتصادي العالمي ، لتحقيق النمو الاقتصادي بالاعتماد على الاستثمارات الاجنبية المباشرة لاهميتها في تعظيم الإنتاج والنفطي وبالتالي توفير الموارد المالية لدعم النفقات الاستثمارية ، الكفيلة باحداث التطورات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة .

أولاً : لمحة عن انماط عقود الاستثمارات الاجنبية المباشرة للثروة النفطية بالعراق :
تمثلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للثروة النفطية في العراق منذ الاكتشاف الأول للثروة النفطية ولغاية اليوم ، بعدد من الأنماط هي ما يأتي :-

1- عقود الامتيازات النفطية:

لقد تطورت اتفاقيات عقود الامتياز منذ مطلع القرن العشرين كعقود من طرف واحد ، عندما كانت البلدان الغنية بالثروات الطبيعية تحت الاحتلال او الوصاية او محمية من دول اخرى ، يتم بموجب هذه العقود إعطاء حقوق حصرية للشركات الاستثمارية في التنقيب والإنتاج والبيع والتصدير لفترة من الزمن¹⁶ .
فيما يأتي اهم الشركات التي منحت عقود الامتيازات النفطية من قبل الحكومة العراقية .

أ- شركة نفط العراق (IPC) " Iraq Petroleum Company "

بدأ العمل بتقديم الامتيازات في استغلال الموارد النفطية عام (1925) ولصالح شركة النفط التركية ، والتي تمثل مصالح شركات " بريطانية وامريكية وهولندية وفرنسية والوسيط حينها ، رجل الاعمال كولينبكيان " ، وقد سميت بعد ذلك " شركة نفط العراق " ، ولمدة (75) عاماً وقد غطى عقد الامتياز معظم الأراضي العراقية ، ومن هذه الشركات الأجنبية التي منحت لها الامتيازات النفطية هي .

ب- شركة نفط الموصل (MPC) " Mosul Petroleum Company "

وقد تم منحها الامتياز الاستثمار النفطي لهذه الشركة في ولاية الموصل غرب دجلة بتاريخ (1932/04/20) ولمدة (75) عام ، وقد بلغت مساحة الامتياز (107000) كم مربع ، وقد تم اول انتاج لها من حقل عين زالة¹⁷ .

ت- شركة نفط البصرة (BPC) " Basra Petroleum Company "

تم منحها الامتياز النفطي لهذه الشركة عام (1938) ، لمدة (75) عام وقد شمل الامتياز جميع الأراضي العراقية باستثناء أراضي امتيازات الشركات أعلاه ، وكان اول اكتشاف لهذه الشركة هو حقل الزبير في عام 1948 وتم الإنتاج عام 1951 ثم اكتشاف حقل الرميلة عام 1953 ، وتم الانتاج منه عام 1954. تتكون جميع الشركات أعلاه من نفس الكارتيل والمؤلف من خمس شركات مستثمرة ، لها الاسهم نفسها في جميع الشركات أعلاه هي 18 :

- شركة النفط البريطانية (BP) ، حصتها 23,75% سهم .
- شركة نفط رويال داتش شيل (SHELL) ، حصتها 23,75% سهم .
- شركة النفط الفرنسية (CFP) ، حصتها 23,75% سهم .
- شركة نفط الشرق الأوسط الامريكية (Exxon , Mobil) ، حصتها 23,75% سهم .
- شركة كولينبكيان (Gulbenkian) ، 5% سهم .

وقد صدرت مجموعة قوانين مابين عام (1972 - 1975) ، خاصة بتاميم عقود الامتيازات النفطية الممنوحة لمجموعة شركات النفط (IPC , MPC, BPC) ، وانتقال ملكية حصص الشركات المؤمنة أعلاه الى الشركة الوطنية (INOC) .

وهكذا تنتهي مرحلة عقود الامتياز في العراق كليا سنة 1975 ، أي بعد مرور (50) سنة من صدور اول عقد امتياز نفطي في عام 1925 .

2- عقود الخدمة النفطية¹⁹:

وهي عبارة عن تقديم الشركات الأجنبية خدماتها الاستشارية او العملية للشركات الوطنية النفطية او الكادر الوطني النفطي ، اوللصناعة النفطية بكل مراحلها ، لقاء أجور يتم الاتفاق عليها من قبل الطرفين ، وفي هذا النمط من عقود الخدمة الاستشارية ، يحافظ على بقاء النفط للدولة المضيفة للاستثمارات ، ولاتكتسب الشركات الأجنبية اية منفعة مباشرة من احتياطات النفط ، وانما تأخذ الشركة أرباح مقابل خدماتها الاستشارية او العملية لجميع مراحل الصناعة النفطية .

16- د.عبدالجبار عبود الحلفي ود. نبيل عبد الرضا ، نفط العراق من عقود الامتياز الى جولات التراخيص ، المركز العلمي العراقي ، بغداد ، دار ومكتبة البصائر - بيروت ، الطبعة الأولى ، 2014 .

17 - ناجي مزر وعبد الهادي ازيرج الصناعة النفطية في العراق الطبعة الأولى 2009 ص 22 .

19- شبكة الاقتصاديين العراقيين ، ملخص تاريخ شركات النفط الأجنبية في العراق ، عراق 2020 ، 2 / آذار / 2013 ، ص 1.

19- حسين القاضي وعبدالرزاق القاسم وسمير الريشاني، محاسبة انتاج البترول ، الطبعة الأولى، 2001، ص 23-26.

في العراق تم اللجوء الى هذا النمط من عقود الاستثمارات للشركات الأجنبية ، بعد صدور القرار رقم (11) لسنة 1964 ، الذي أسست بموجبه شركة النفط الوطنية (National Oil Company) ، وقد ازداد الطلب على عقود الخدمة للاستثمارات الأجنبية للقطاع النفطي ، خاصة بعد صدور قرارات التاميم لعقود الامتيازات للشركات النفطية الأجنبية في العراق " 1972 - 1975 " وعقود الخدمة للاستثمارات الأجنبية النفطية نوعين ²⁰ :
 أ - عقود مع المخاطرة ، تتحمل الشركة المستثمرة الأجنبية مخاطر عمليات الاستكشاف والتطوير ، على ان يتم استرداد الأموال المصروفة على الاستكشاف من الإنتاج .
 ب- عقود بدون مخاطرة ، تتحمل الدولة المضيقة للاستثمارات جميع مخاطر عمليات الاستكشافات والتطوير .

3- عقود المشاركة بالإنتاج النفطي :

هي عبارة عن اتفاقيات تبرم بين الدول المنتجة للنفط وشركات النفط الأجنبية ، حيث تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمارات المكثفة من أجل التنقيب والاستكشاف والإنتاج وتطوير الحقول وصولاً الى الإنتاج وتصدير النفط ، وهذه العقود تتضمن نوعين من التعويضات .

أ- نفط الكلفة (Cost Oil) .

وهو عبارة عن تعويض الشركات الأجنبية بكميات من النفط من أجل تغطية تكلفة استثماراتها ، وبعد تسديد هذه الكلف تحصل الشركة على نفط الربحية .

ب- نفط الربح (Profit Oil) .

هو عبارة عن كمية من نفط الربحية التي تحصل عليها الشركة لقاء نسبة الأرباح التي تحصل عليها الشركة ولفترة من الزمن ، وفقاً لما تم الاتفاق عليه بموجب عقود المشاركة مع البلد المضيف للاستثمارات .

4- شركة خطوط الانابيب النفطية " التصدير " ²¹ :

يعود تاريخ تصدير النفط العراقي عن طريق البحر المتوسط الى عام 1939 عندما حملت الشحنة الأولى لنفط كركوك من ميناء حيفا الفلسطيني ، خط أنبوب حيفا الملغى حالياً ومن ميناء طرابلس اللبنانية من خلال الخط السوري ، وعن طريق الخليج العربي من ميناء الفاو ومن ميناء البحري العميق " خور العمية " .
 الا ان شبكة خطوط الانابيب ومنافذ التصدير للنفط الخام بدأت بالتطور والتوسع في منتصف السبعينات من القرن الماضي وتميزت بمرونة عالية في جميع الاتجاهات " البحر المتوسط ، والخليج العربي والبحر الأحمر " ، وبطاقة فاق (7) ملايين برميل يومياً بنهاية الثمانينات .

الا ان للظروف التي مر بها العراق حالت دون الاستفادة من طاقة شبكة الانابيب والمنافذ التصديرية سوى 40% منها في احسن الأحوال ، مما أدى الى تبديد الاستثمار الكبير وتعطيل الاقتصاد الوطني المبني على العوائد النفطية ، فضلاً عن كلف الصيانة المستمرة للحفاظ على منشاتها الكثيرة .

أما الطاقة التصديرية للعراق والتي تطورت في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي شهدت تكامل منظومات خطوط الانابيب الرئيسية وطاقتها كما موجودة الان .

أ- المنظومة الغربية (الشمالية) : وهي اول الخطوط الممدودة في العراق وتعرف بالخط العراقي / السوري تتكون من خطين ، خط الى ميناء باتياس في سوريا والآخر الى ميناء طرابلس في لبنان ، بلغت طاقة هذه المنظومة التصديرية (1,4) مليون برميل يومياً .

ب- المنظومة الشمالية : او الخط العراقي / التركي بدأ العمل بهذا الخط في عام 1977 وتم توسيع المنظومة مرتين في عام 1983 وعام 1987 ، حيث بلغت الطاقة التصديرية لهذا الخط (1,75) مليون برميل يومياً لنقل نفط خام كركوك .

ت- المنظومة الجنوبية (الشرقية) : او منظومة التصدير عبر موانئ الخليج العربي المتمثلة بميناء خور العمية وميناء البكر حيث بدأ التصدير من ميناء العمية بتاريخ 1962 ومن ميناء البكر عام 1975 ، وقد بلغت الطاقة التصديرية لكل من المينائين (1,6) مليون برميل يومياً أي الطاقة التصديرية للعراق منه الخليج العربي تكون (3,2) مليون برميل يومياً .

ث- المنظومة الجنوبية (الغربية) : او الخط العراقي عبر السعودية ، لتصدير النفط العراقي من ميناء البينع على البحر الأحمر ، وقد بلغت الطاقة التصديرية لهذا الخط (1,6) مليون برميل يومياً ، وقد توقف عن العمل في عام 1990 نتيجة للحرب والحصار .

ج- المنظومة الغربية (الجنوبية) : او الخط العراقي الأردني بطاقة أولية (1) مليون برميل يومياً ، الا ان هذا الخط لا يزال معلقاً .

ح- الخط الاستراتيجي : انشئ هذا الخط الداخلي بين الجنوب والشمال لتوفير المرونة في تصدير النفط المنتج من الحقول الجنوبية (البصرة) عبر موانئ البحر الأبيض المتوسط وتصدير النفط من الحقول الشمالية (كركوك) عبر الموانئ الخليج العربي وتم تنفيذه عام 1975 .

ومما جاء في أعلاه ، يمكننا ان نبين بان الطاقة التصديرية القصوى للعراق ستكون (8) مليون برميل يومياً .

20- المصدر نفسه ، ص 29 .

21- عبد الوهاب الشيخ قادر ، خبير نفطي ، المرونة التصديرية لنفط العراق ، www.pdfactory.com .

ثانياً : تحليل اثرالاستثمارات الأجنبية المباشرة ، في القطاع النفطي العراقي في النمو الاقتصادي :

بعد دخول أمريكا العراق في عام (2003) ، وما تمخض عن ذلك من تطور في عقود الخدمة عبر تراخيص الاستثمارات الأجنبية المباشرة للثروة النفطية في العراق ، ومن اجل التوثيق المباشر لتحليل اثر تلك الاستثمارات في النمو الاقتصادي ، سنمضي الى اختيار بعض المؤشرات الاقتصادية (الكلية او الجزئية) والاجتماعية التي من شأنها توثيق تلك الآثار ، وبالتالي امكانية رصد تطور النمو الاقتصادي الذي احدثته تلك الاستثمارات ، لكن قبل البدء بتحليل نتائج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، لا بد من الوقوف على طبيعة هذه العقود واسسها القانونية التي اعتمدتها وزارة النفط مع الشركات الأجنبية أولاً ، ثم تحديد معنى النمو الاقتصادي وطرق قياسه ثانياً .

1- تطورات عقود الخدمة وفقاً (*)"تراخيص الاستثمارات الأجنبية المباشرة" بعد،(2003) :

لقد أصدرت وزارة النفط أسس قانونية لاختيار الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، من خلال عملية المزايدات العلنية وفقاً لعقود الخدمة " Contracts Serves " ²² .

ا - القواعد الأساسية لعقود الخدمة (**):

تمثل القواعد الأساسية لعقود الخدمة الخطوات الاتية :

- أطراف العقد : بشركات النفط الاستخراجية (شمال ، جنوب ، أو ميسان) كرب عمل (CLIENT) والشركات الأجنبية كمقاول (CONTRACTOR) مع الشريك الحكومي (STATE PARTNER) .
- مسؤولية المقاول توفير رأس المال والتكنولوجيا والخبرات الفنية لتحقيق أهداف العقد .
- المكان المشمول بالعقد هي المكان المنتجة حالياً ، أما المكان المكتشفة وغير المنتجة فسوف تخضع لتطويرها إلى مراجعة أجور الخدمة تحت العقد نفسه .
- أما المكان غير المكتشفة فتخضع لاتفاقية منفصلة ، ولكن مع المقاول نفسه .
- مدة العقد عشرون سنة ، من تاريخ تفعيل العقد ، قابلة للتديد لمدة (5) خمس سنوات كحد أقصى خاضعة لشروط جديدة .
- هبة التوقيع (10) عشرة ملايين دولار كأساس لمعدل إنتاج لغاية (100000) مائة ألف برميل / يومياً ، وتزداد بمقدار (50) خمسين دولار / برميل / يوماً فوق معدل إنتاج خط الشروع .

ب- أما أهداف هذه العقود فتمثلت :

- عقود الخدمة للحقول النفطية المنتجة التي شملت :

• عادة تأهيل (Rehabilitation) .

• زيادة إنتاج النفط (Improved Oil Production) .

• زيادة إنتاج وتحسين معامل الاستخلاص (Enhanced Oil Recovery) .

- عقود التطوير الشاملة للحقول المكتشفة وغير منتجة بعد .

- عقد الخدمة للحقول الغازية المكتشفة غير المطورة .

ت - أجور الخدمة (Service Fees) فتحسب وفقاً لما يأتي :

- الكلف البترولية (Petroleum Costs) وهي (الكلف الرأسمالية +الكلف التشغيلية + هبة التوقيع + كلف التدريب) التي تتكبدتها الشركة الاستثمارية اعتباراً من تاريخ نفاذ العقد ويتم تسجيلها في حساب التشغيل ، وتعد مستحقة الدفع بعد الانتهاء منها .

- فترة إعادة التأهيل أو تحقيق زيادة بالإنتاج 10% فوق معدل إنتاج خط الشروع أيهما أولاً .

- أجور الأتعاب (Remuneration Fees) :تدفع إلى المستثمر بعد الانتهاء من فترة إعادة التأهيل وابتداء من الفصل الذي يليها وتحسب كأجر دولار / برميل من الإنتاج الإضافي فوق معدل إنتاج خط الشروع .

- يستحق المستثمر أجور الخدمة (الكلف البترولية + أجور الأتعاب) من نسبة أقصاها 50% من عوائد الإنتاج الإضافي ، تدفع أجور الخدمة إلى المستثمر بدون فائدة عينا (نقط خام) بما يعادل استحقاقه نقداً ، وحسب تسعيرة النفط الخام المعتمدة من قبل شركة تسويق النفط سومو .

- اعتماد مبدأ عامل الكفاءة أو الأداء (Performace Factor) ، الذي بموجبه يتم تقليل أجور الأتعاب في حالة عدم تحقيق المستثمر الزيادة الإضافية للإنتاج ، النسبة المؤية نفسها ، (كيف يمكن ان نتصور مستثمر يعمل مع ابار منتجة ومحقة بهذا المبدأ) .

* لم يتم نشر الجوانب القانونية لعقود الخدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لغاية الان ، التي تم توقيعها مع الشركات الأجنبية.

24- عبد المهدي حميد العميدي ، عقود الخدمة ، دائرة العقود والتراخيص البترولية ، وزارة النفط ، 2006 ، ص 2-8.

** لم يتم الاطلاع على مضمون عقود الخدمة أعلاه لعدم نشره من وزارة النفط لعقود تراخيص الشركات النفطية الأجنبية ، والمعروض هو الاطار العام للعقود وغير متضمن لاي تفاصيل دقيقة لواقع هذه العقود .

2- الحقول النفطية التي تم التعاقد عليها من قبل الشركات الأجنبية مع الحكومة 23 :

- أ- الجولة الأولى لعقود تراخيص الاستثمار: تم الإعلان عن الحقول النفطية المنتجة والمطورة في (2009/06/30) ، وتضمنت هذه الجولة عرض ستة حقول (الرميثة الشمالية والجنوبية وغرب القرنة والزبير وبابي حسن وميسان ، فضلا عن حقلي المنصورية وعكاشات الغازيين) ، التي تعد من أضخم الحقول النفطية العراقية التي تحتوي على احتياطي نفطي يقدر بـ (45) مليار برميل الحفافية الذي يقدر احتياطه (4,1) مليار برميل ويسعى إلى تطوير الإنتاج من 3 آلاف برميل إلى (535) ألف برميل .
- ب- الجولة التراخيص الثانية : بدأت هذه الجولة في (2009/12/11) ، وقد تضمنت عشرة حقول هي (غرب القرنة المرحلة 2 ومجنون والحفافية والغراف وبدره ونجمة والقيارة وحقول شرقي بغداد - ديالى وحقول وسط الفرات) ، من بين هذه الحقول (4) حقول عملاقة ضمن الحقول العشرة المكتشفة وغيره مطورة ، يبلغ الاحتياط النفطي المؤكد (41) مليار برميل أي مايعادل نسبة (36%) من الاحتياطي النفطي العراقي ، وهذا يعني اشتملت جولتي التراخيص (الأولى والثانية) على نسبة (75%) من الاحتياطي .
- ت- وقعت وزارة النفط جولة التراخيص الرابعة في (السابع والعشرين من كانون الثاني 2013) ، لاكتشاف الرقعة التاسعة في البصرة وذهب العقد لاتلاف شركتي كويت انرجي الكويتية ، وداركونا ويل الإماراتية .
- أكدت وزارة النفط العراقية ان القطاع النفطي سيشهد توقيع العديد من عقود النفط فيما اوضحت ان هناك جولة تراخيص خامسة تعتزم إعلانها لاحقا .
- خلاصة القول بعد بيان الأسس القانونية التي اعتمدتها الحكومة العراقية ، ممثلة بوزارة النفط ولغرض تطوير قطاع الطاقة عبر جولات التراخيص النفطية والغازية ، بدأت تمنحها الى الشركات الأجنبية العالمية منذ عام (2009) ، وجدنا ان اغلب هذه العقود قد تمت مع نفس الشركات النفطية التي كانت عاملة في القطاع النفطي العراقي منذ اول عقد استثمار (عقود الامتياز) في عام (1925) ولغاية صدور قانون التاميم للثروة النفطية في الفترة (1972-1975)، حيث بلغ عدد العقود (11) ، التي ذهبت لاهم الشركات (اكسون موبيل وببي بي وشيل) .

3- تحليل اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي في النمو الاقتصادي :

من اجل الوقوف على اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي وخاصة عقود شركات التراخيص ، سنمضي الى اختيار بعض المؤشرات الاقتصادية (الكلية والجزيئية) ، التي من شأنها الاستدلال بها على أهمية تلك الاستثمارات ، واثار ذلك في " النمو الاقتصادي الذي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن²⁴ " مما يقود إلى تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية كالناتج المحلي الإجمالي ، الدخل القومي ، متوسط دخل الفرد ، العمالة ، الاستهلاك ، الادخار ، وتكوين رأس المال بما يحقق الرفاهية للأفراد .

ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي من خلال المعادلة التالية :

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{100} \times 100$$

الدخل أو الناتج في سنة الأساس

ويميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الدخل الوطني الخام للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق أن:

الدخل القومي

$$\frac{\text{الدخل الفردي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}} =$$

عدد السكان

أ- اثر هذه الاستثمارات في تعظيم الإنتاج والتصدير والإيراد للنفط الخام :

من اجل الوقوف على حجم الموارد المالية التي أحدثتها تراخيص الاستثمارات الأجنبية واثراها في النمو الاقتصادي ، سنسعى الى تحليل تطورات الإنتاج والتصدير والإيرادات للقطاع النفطي خلال فترة البحث ، يلاحظ من الجدول (1) أدناه ان كمية الإنتاج والتصدير للنفط الخام قد انخفضت بعد دخول شركات التراخيص النفطية لعمليات الإنتاج ، وقد كانت نسبة الانخفاض جدا كبيرة في عام (2015) مقارنة بعام (2000) ، وقد بلغ معدل الانخفاض السنوي (- 4%) (و- 4%) ، للإنتاج والتصدير ، حيث ان شركات التراخيص لم تحقق انتاجا اعلى من انتاج الشركات الوطنية للنفط من الابار المنتجة²⁵ ، لكن نجد ان الإيرادات النفطية الفعلية قد ارتفعت بنسبة (12%) حسب البيانات الرسمية المعلنة ، وكان ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط ، الا ان هذه الإيرادات نجدها لاتعكس الإيرادات الحقيقية حسب الأسعار وفقا للمعادلة السعرية المعلنة من دائرة (سومو) ، وهذا مما يدل على ضياع مبالغ كبيرة من الإيرادات النفطية ، وحسب طريقة احتسابنا لها وفقا للمعادلة السعرية لسومو ، قد بلغت (*):

$$265.4 - 146.7 = 118.7 \text{ مليار دولار}$$

23 - المصدر / وزارة النفط / دائرة العقود والتراخيص البترولية / قسم الدراسات والأبحاث .

24 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في النمو، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص11 .

25 - بلغت طاقة الإنتاج للنفط الخام من قبل شركة نفط الجنوب خلال الربع الأول من عام 2004 الى (2,150) مليون برميل / يوميا ، وزارة النفط ، تقرير نفطي عن شركة نفط الجنوب ، لسنة 2004 .

* - من احتساب الباحث .

$118.7 \div 2 = 59.350$ مليار دولار متوسط الخسارة السنوية للفترة (2000-2015)

$890.300 = 15 \times 59.350$ مليار دولار حجم الخسائر الفعلية للإيرادات النفطية .

وعند احتسابنا لقيمة الإيرادات النفطية بعد عقود التراخيص ، وجدنا ان معدل نمو الإيرادات النفطية قبل عقود التراخيص كانت (001%) ، بينما الإيرادات النفطية بعد عقود التراخيص حققت معدل نمو سنوي سالب بلغ (-2%) ، اما نسبة الانخفاض بالعوائد الحكومية عن تصدير النفط الخام في عام 2015 كانت عالية حيث بلغت (-29%) مقارنة بعوائد عام 2000 ، مع العلم بان أسعار سنة 2015 تساوي (3) اضعاف أسعار النفط في 2000 تقريبا .

وما يجدر الإشارة اليه بهذا الخصوص ، ان الشركات النفطية الأجنبية وفقا لعقود الخدمة ، (الفقرة 14 ص) الواردة اعلاه ، لا تستحق اجور الاعتاب ، لانها لم تحقق انتاج اضافي فوق معدل انتاج خط الشروع ، وبالرغم من ذلك نلاحظ من الجدول بان أرباح الشركات قد تجاوزت نسبة (50%) من عوائد الإنتاج الإضافي ، خلافا لعقود الخدمة ، ويمكننا ان نحتسب قيمة هذه الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد العراقي وبطريقة مبسطة وكما وردت بالجدول أدناه :

جدول (1)

كمية الإنتاج والتصدير واسعار وإيرادات النفط الخام في العراق للفترة (2000-2015) .

السنة	كمية الإنتاج / مليون برميل / يوم	كمية التصدير / مليون برميل / يوم	أسعار النفط الخام برميل / دولار ²⁶	الإيرادات النفطية الفعلية حسب الاحصائيات الرسمية مليار دولار	الإيرادات النفطية حسب معادلة الأسعار قبل عقود التراخيص * مليار دولار	الإيرادات النفطية حسب معادلة الأسعار بعد عقود التراخيص ** مليار دولار
2000	2601	2057	27.6	18.7	38.3	38.3
2005	1853	1402	50.6	23.6	58.3	58.3
2010	2359	1890	77.4	52.2	129.8	90.9
2015	1128	1009	47.7	52.2	39.0	27.3
المجموع				146.7	265.4	214.8
معدل النمو السنوي (%) ***	4 -	4 -	5	12	001	2-

المصدر ، وزارة المالية / دائرة المحاسبة ، جدول رقم 4 ص 27 .

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، انتاج وصادرات النفط في العراق (1991-2011) ، جدول 1/18 ، 9 كانون اول 2013 .

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الموجز الاحصائي للمحافظات ، 2016 ، ص 4 .

*- من عمل الباحث ، ان مقدار الخصم وفقا للمعادلة السعرية تبلغ تقريبا لسوق امريكا (10-12) دولار للبرميل اما سوق اوربا فسعر الخصم (8-10) دولار للبرميل اما سعر الخصم لسوق اسيا وافريقيا فهو تقريبا (5-7) دولار للبرميل أي متوسط سعر الخصم (9) دولار للبرميل ،

** من عمل الباحث ، تم احتساب عوائد النفط الحكومية بعد طرح (أجور الخدمة الواردة تفاصيلها أعلاه من الإيرادات الاجمالية)

سنة المقارنة - سنة الأساس

*** معدل النمو السنوي = $100 \times \frac{\text{سنة الأساس}}{\text{سنة المقارنة}}$

سنة الأساس

إيرادات النفط الاجمالية قبل عقود التراخيص - إيرادات النفط بعد عقود التراخيص =

$50.6 = 214.7 - 265.3$

$25.3 = 2 \div 50.6$ متوسط الخسارة السنوية للفترة (2009 - 2015)

$176.1 = 25.3 \times 7$ سنوات 7 مليار دولار

جاءت هذه الخسائر نتيجة لتحمل العراق لقيمة تكاليف الإستخراج التي تدفع للشركات الأجنبية عن انتاج كل برميل التي بلغت (21) دولار²⁷ ، بالإضافة الى تحمل الحكومة لكافة مصاريف العاملين الأجانب والتي تشكل ارقام خيالية

26- المعادلة السعرية للنفط الخام العراقي : س = م (متغير) + - ف (ثابت لشهر التحميل فقط) + - ح (متغير لكل شحنة + - ن (متغير) ، حيث ان : س = السعر الصافي للنفط الخام ، م = معدل سعر النفط حسب نشرات الأسعار العالمية ولكل سوق ، ف = الفروقات السعرية الشهرية التي تحددها اللجنة ، ح = حيد الكثافة للشحنة عن المواصفات التعاقدية (= 40 سنت x مقدار الحيد) ، ن = نسبة من أجور النقل والتأمين والمخاطر لإيصاله الى السوق العالمية (حسب النشرات اليومية العالمية) . المصدر ، د. فلاح جاسم العامري ، سياسة تسويق النفط الخام العراقي ودورها في تحقيق الموارد المالية ، شركة تسويق النفط (سومو) ، 2014 ، ص 23 .

27- السيد عبد المهدي العميدي ، مدير عام العقود والتراخيص ، الحسابات المالية للشركات للفترة 2011-2015 " ، قدرت ب (21) دولار للبرميل الواحد ، وتحتسب " بقسمة الكلف وارباح الشركات على كمية الزيادة بالإنتاج " ، ومن خلال تدقيقنا لارباح الشركات البالغة (176) مليار دولار خلال فترة التراخيص وبالمقابل لم تحقق الشركات أي زيادة بالإنتاج عن خط

مقارنة بما يقدمون من عمل ، قد تصل الى (8-10) دولار للبرميل ²⁸، أي تصبح كلفة استخراج البرميل الواحد من النفط من قبل شركات .

التراخيص تقريبا (30) دولار ، ويعتبر هذا السعر عالي جدا مقارنة بتكلفة استخراج النفط العراقي الذي يعد من بين الأدنى في العالم ، ويفترض ان لا تتجاوز عن (2-4) دولارات باحسن الأحوال .

مما تقدم نجد ان حجم الخسائر التي تحملها العراق بسبب التعاقد مع الشركات الأجنبية وفقا لتراخيص الاستثمار على الايار المكتشفة والمنتجة كبيرة جدا ، وتساوي اكثر من (30%) من قيمة الإيرادات الكلية للتصدير ، أي ان الحكومة ستفقد كل الإيرادات النفطية ، لو استمر انخفاض الأسعار والطلب العالمي للنفط الخام ، فضلا عن الضائعات المجهولة من الإيرادات، عليه سيصبح العراق مدينا بالإضافة الى فقدانه لثرواته النفطية ، وهذا ما لاحظناه قد حصل فعلا الان .

يعني ان الحكومة ممثلة بوزارة النفط، قد ارتكبت خطأ اقتصاديا كبير لتعاقدتها بعقود تراخيص الاستثمار مع الشركات الأجنبية على الايار المنتجة خاصة والمكتشفة والتي هي في قيد التطوير، بعقود لا يمكنها ان تحيد عنها بسهولة، "وبدون دراسات مسبقة للجدوى الاقتصادية".

وهذا يعني ان اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي ، هو معدوم وفقا لمعيار الإنتاج والتصدير والإيرادات النفطية ، ودليل عدم جدوى هذه الاستثمارات في النمو الاقتصادي ، هو بمجرد انخفاض أسعار النفط عالميا من جهة ، ولارتفاع تكاليف الانتاج من جهة ثانية ، اصبح العراق مدينا بمبالغ كبيرة (بالإضافة الى خسارته لنفطه) ، قدرت بأكثر من (30) مليار دولار ، تم تدويرها من عام 2013 الى عام 2014 ، والى 2015 ، وهذا ما اعلنت عنه وزارة النفط ممثلة بالسيد الوزير، والزامة بإصدار سندات خزينة بمبلغ (12) مليار دولار كدفعة أولى للشركات عن الخسائر .

يتضح لنا من التحليل البسيط أعلاه ، ان الحكومة لم تستطيع تعظيم الإنتاج وفقا لعقود تراخيص الاستثمار مع الشركات الأجنبية، حيث لم تستطيع بلوغ أهدافها في الإنتاج لتحقيق (6) ملايين برميل كمعدل للإنتاج ، بعد مضي خمسة سنوات حسب ماجاء بعقود شركات التراخيص ، كما انها لم تبلغ كمية الإنتاج الذي حققته شركات النفط الوطنية قبل عام (2003) .

ب - اثر عقود تراخيص النفط الأجنبية المباشرة في الموازنة العامة:

تعد الموازنة العامة الأداة الأساسية لتنفيذ البرامج التنموية وذلك من خلال توجيه الأنشطة الاقتصادية في مساراتها الصحيحة والهادفة الى تحقيق الأهداف الموضوعية لكل نشاط ، ومن تحليلنا للجدول ادناه نلاحظ ان الإيرادات الموازنة قد ارتفعت من (557) مليون دولار عام 2000 الى (81) مليار دولار في عام 2015 ، محققة نسبة نمو سنوي بلغ (959%) ، وكذلك نفقات الموازنة العامة هي الأخرى قد حققت نسبة نمو سنوي بلغ (920%) للفترة ، ولكن بالمقابل لاحظنا ان معدل نمو الموازنة الاستثمارية الى الموازنة العامة جدا ضعيف حيث بلغ (9%) ، يضاف الى ذلك انخفاض نسبة تنفيذها حيث لم تبلغ في احسنها نسبة (28%) خلال فترة الاحتلال ، وهنا يمكننا ان نوعز السبب الى عدم مهنية العاملين على توجيه نفقات الموازنة العامة بما يخدم ويرتقي بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الى حالة التطور والنمو الاقتصادي ، وكذلك الحال الى نسبة تنفيذ النفقات العامة لم تبلغ مستواها المطلوب حيث بلغت نسبتها (40%) ²⁹ ، لعدم توفر الخط الممنهجة والكوادر المهنية العلمية والعملية لادارتها وتنفيذها وفقا لخطط التنمية ، من التحليل أعلاه نلاحظ وجود ضياعات كبيرة في الموارد الوطنية تبلغ اكثر (50%) من مجموع موارد النفقات العامة ، كافية لتغطية العجز بل سيكون هنالك فائض قرابة (25) مليار دولار .

وهذا يقودنا الى كون اعداد وتخطيط وتنفيذ تلك الموازنات العامة التي يمكننا ان نسميها بالانفجارية ، قياسا بالموازنات التي تحققت قبل عام (2003) ، للأسف كانت غير مبررة بشكل دقيق اقتصاديا واجتماعيا الامر الذي سبب هذه الإخفاقات التي يظهرها لنا جليا الجدول ادناه .

الشروع البالغ (2227) مليون برميل يوم للفترة (2000-2005) مقابل متوسط الإنتاج للشركات (1744) مليون برميل يوميا للفترة (2010-2015) ، فعلى ستصبح كلفة الاستخراج اعلى مما ورد عن السيد العميدي .

28- تقدير الباحث ، لان جميع المصاريف التي ينفقها العاملين الأجانب على السفر والبحث والتطوير والتدريب والاجتماعات الداخلية والخارجية والإقامة والتنقل كل هذه تسجل وبدون أي رقيب ، فهي تشكل تكلفة قد تفوق ما تم تقديره من قبلنا ، بالإضافة الى ذلك ما أكدته مطالبة شركات التراخيص للحكومة العراقية بدفع الخسائر الناتجة عن الفرق بين العوائد النفطية وتكاليف الإنتاج ، والتي بلغت (9.600) مليار دولار تم تدويرها من سنة 2014 لسنة 2015.

29- يلاحظ كذلك نسبة تنفيذ النفقات العامة أيضا ضعيف لم يتجاوز متوسط التنفيذ عن (40%) من اجمالي النفقات العامة، وزارة التخطيط ، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق 2010-2014، ص 10-15.

جدول (2)

الموازنة العامة للمدة (2000-2015) مليار دولار

البيانات / السنوات	2000	2005	2010	2015	معدل النمو السنوي % ***
إيرادات الموازنة العامة مليار دولار *	0.557	27.516	59.420	80.659	959
نفقات الموازنة العامة مليار دولار *	0.737	17.918	55.000	102.455	920
العجز او الفائض للإيرادات مليار دولار	-0.180	9.598	4.420	-25.414	934
نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة %	85.4	90.1	91	83.6	87.5
نسبة الموازنة الاستثمارية إلى الموازنة العامة %	15	21	27	34.5	9
نسبة التنفيذ الفعلي للموازنة الاستثمارية %	53	21	25	28	31.8
سعر صرف الدينار / دولار	2035	1472	1170	1166	

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات إحصائية ، عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق ، للمدة (2010-2014) ، مديرية الحسابات القومية ، شباط ، 2016 ، ص 27 .

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات إحصائية ، عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق ، مديرية الحسابات القومية ، ايلول ، 2014 ، ص 20 .

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات الإنذار المبكر للربع الأول والثاني والثالث والرابع ، مديرية الحسابات القومية ، 2015 ، ص 6-8-17 .

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الموجز الإحصائي للمحافظات ، 2016 ، ص 4 .

• تم تحويل الإيرادات والنفقات وجميع المبالغ الواردة بالجدول من الدينار الى الدولار ، حسب سعر الصرف الوارد في الجدول ، لغرض توحيد القيم وكذلك لسهولة إجراء التحليل المقارن للنتائج التي توصل اليها البحث .

** الوقائع العراقية ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق ، للسنة المالية ، 2015 ، ص 5-6 .
سنة المقارنة - سنة الأساس

$$*** \text{ معدل النمو السنوي } = \frac{100 \times \text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}}$$

اما بالنسبة للإيرادات لاحظنا ان ارتفاع الحاصل لها من (577) مليون دولار الى (80.659) مليار دولار محقق بذلك قرابة (140) ضعف ، جاء نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام عالميا ، اما شركات التراخيص لم يكن لها أي دور في تعظيم الإيرادات ، بل على العكس فقد تسببت في تقليل الإيرادات الوطنية بنسبة (31%) "ممثلة بأجور عقود الخدمة" ، من الإيرادات الحكومية قبل عقود التراخيص³⁰ ، بسبب احتواء الاستثمار الأجنبي للنفط الخام المنتج من الحقول المنتجة والمكتشفة .

ومن الجدول (2) نلاحظ أيضا هيمنة الإيرادات النفطية على مصادر الإيرادات الموازنة العامة ، حيث بلغ متوسط أهميتها النسبية الى الإيرادات الموازنة العامة (87.5%) ، وهذا ما يؤكد لنا عدم فاعلية النفقات العامة وخاصة النفقات الاستثمارية في احداث تطورات مهمة للأنشطة الاقتصادية وخاصة الزراعية والصناعية لتأخذ دورها في تمويل إيرادات الموازنة العامة ، فضلاً عن عدم فاعلية الإدارة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ الموازنة العامة ومنها الاستثمارية .

ت- اثر عقود تراخيص النفط الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي :

الناتج المحلي الإجمالي ، هو عبارة عن مجموع القيم المضافة للمنتجين خلال سنة ، ويؤثر تطور الناتج المحلي الإجمالي على مستوى التشغيل الوطني ، وهذا الأخير سيؤثر في انخفاض معدل الفقر والبطالة في البلد ، كما ان الارتفاع في الناتج يؤثر بشكل إيجابي على كمية السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك ، مما يقلل من معدل التضخم ، كما ان الارتفاع في الناتج سيؤدي الى الارتفاع في متوسط دخل الفرد ، وارتفاع هذا الأخير سيؤدي الى ارتفاع نسبة الادخارات الاجمالية وهذه الادخارات ستؤدي الى ارتفاع فرص الاستثمارات الوطنية وهذه الاستثمارات ستؤدي الى زيادة الطلب على التشغيل وبلاتشك زيادة التشغيل سيؤدي الى زيادة الدخل وزيادة الدخل أيضا ستؤدي الى زيادة الادخارات ثانية وهذه الأخيرة ستؤدي الى زيادة التراكم الراسمالي وهكذا ستستمر الدورة الاقتصادية بالتطور للناتج وللدخل ، وهذا الأخير سيؤدي الى تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد ، وللقوف على هذه الدلائل سنلجأ الى تحليل المعطيات الواردة في الجدول رقم (3) ، من خلال تحليلنا لهذا الجدول نلاحظ ان من اهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي كونه اقتصادا ريعيا ، حيث يشكل نشاط النفط الخام (60%) من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015 ، وعلى مستوى الاقتصاد العراقي فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي زيادة سنوية بلغت (3%) .

وقد كانت نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي السنوية هي (2%) للأنشطة السلعية و(1%) للأنشطة التوزيعية و(17%) للأنشطة الخدمية ، وقد تركزت الأهمية النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في النشاط السلعي التي بلغت (68%) وهذه النسبة تركزت بنشاط القطاع النفطي ، اما الأنشطة الاقتصادية الأخرى فهي لاتزال ضعيفة وخاصة الأنشطة الإنتاجية (الزراعية والصناعية) التي تميزت بانخفاض إيراداتها السنوية بنسبة (1- و 3%) على التوالي ، اما الأهمية النسبية للنشاط التوزيعي ولنشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت على التوالي (14% و 17%).

ومن تحليلنا لبيانات الناتج المحلي الإجمالي وبعد تحديد الأهمية النسبية لمساهمة الأنشطة الاقتصادية في تحقيق الناتج ، يتضح لنا بان عقود تراخيص الشركات النفطية لم يكن لها أي اثر في تنمية القطاعات الاقتصادية وخاصة

30- هذه النسبة لاتمثل الإيرادات الحقيقية الضائعة .

الإنتاجية منها ، بل على العكس فقد كان الأثر في تعميق الاختلال للتركيب الهيكلي القطاعي للاقتصاد الوطني ، وعدم قدرة الأنشطة الاقتصادية حالياً وخاصة الإنتاجية منها ، من أحداث تطورات بنيوية جديدة للاقتصاد الوطني قادرة على تنمية وتنويع الإيرادات الوطنية وخاصة إيرادات الأنشطة الاقتصادية غير النفطية (السلعية والتوزيعية والخدمية) ، بما يعزز دورها الى جانب القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، حيث لوحظ من الجدول انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي من 5% في سنة (2000) الى 3% في سنة (2015) ، وكذلك الحال للقطاع الصناعي فهو الآخر قد حقق نسبة انخفاض من (2.50%) لسنة 2000 ، الى (0.90%) ، وهذه المؤشرات تعبر عن تطور القطاع الزراعي عن تطور النمو الاقتصادي ، حيث بتطورها سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي ، وإنتاجية العامل ، وإنتاجية رأس المال وفائض القيمة ، بينما عند انخفاضها ستكون أثارها سلبية على النمو الاقتصادي .

جدول (3)

تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2007=100%) مليار دولار

رمز التصنيف الدولي	الأنشطة الاقتصادية	2000	الأهمية النسبية	2005	الأهمية النسبية	2010	الأهمية النسبية	2015	الأهمية النسبية	معدل النمو السنوي
1	الزراعة والغابات والصيد	5,635	5.00	7,286	7.00	5,560	4.17	5,148	3.00	1 -
2	التعدين والمقالع	73,590	65.50	52,293	50.30	68,852	51.60	101,935	60.00	2
2-1	النفط الخام	73,523	65.40	52,063	50.10	68,401	51.26	101,779	59.90	2
2-2	الأنواع الأخرى من التعدين	0,069	0.10	0,230	0.20	0,450	0.34	0,156	0.10	
3	الصناعة التحويلية	2,832	2.50	1,548	1.50	2,805	2.10	1,554	0.90	3 -
4	الكهرباء والماء	0,616	0.50	0,796	0.80	1,222	0.92	1,950	1.20	2
5	البناء والتشييد	1,327	1.20	4,581	4.40	8,453	6.34	5,192	3.10	2
	مجموع الأنشطة السلعية	84,001	74.70	66,507	64.00	86,894	65.13	115,779	68.20	2
6	التنقل والمواصلات والتخزين	15,323	13.60	11,798	11.30	7,555	5.66	10,420	6.10	2 -
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	4,860	4.30	6,997	6.70	10,015	7.50	13,185	7.70	11
8-1	البثوك والتأمين	0,320	0.30	0,581	0.60	1,488	1.11	1,204	0.70	18
	مجموع الأنشطة التوزيعية	20,505	18.20	19,378	18.60	19,59	14.27	24,809	14.50	1
8-2	ملكية السكن	1,367	1.20	8,299	8.00	10,017	7.51	10,294	6.10	44
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	6,613	5.90	9,787	9.40	17,466	13.09	19,102	11.20	12
9-1	الحكومة العامة	5,503	4.90	7,579	7.30	14,734	11.04	15,610	9.20	12
9-2	الخدمات الشخصية	1,109	1.00	2,208	2.10	2,731	2.05	3,491	2.00	17
	مجموع الأنشطة الخدمية	7,980	7.10	18,087	17.40	27,483	20.60	29,396	17.30	17
	المجموع حسب الأنشطة	112,487		103,973		133,436		169,989		3
	ناقصاً: رسم الخدمة المحتسب	0,279		0,424		0,749		0,358		2
	الناتج المحلي الإجمالي	112,208	100.00	103,551	100.00	132,687	100.00	169,630	100.00	3

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (200-2013) تموز، 2014، ص 22-24.

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر أعلاه، نيسان، 2015، ص 10.
وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2010-2011، ك الأول، 2009، ص 42.

ث- أثر عقود تراخيص النفط الأجنبية المباشرة في متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

لا شك ان متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، تعد احدى المؤشرات الاقتصادية المهمة لدلالة الرفاه الاجتماعي ، ومن الجدول ادناه يتضح لنا ان متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، قد انخفضت بنسبة (-1%) سنوياً ، حيث انخفض من (4658) الف دينار عام 2000 ، الى (3703) الف دينار عام 2005 ، وبالرغم من ارتفاع حصة الفرد في عامي (2010 و 2015) عنه في (2005) ، حيث بلغت (4085 و 4597) الف دينار، الا انها لم تبلغ مستواها في عام (2000) ، وعند تحليلنا لحصة الفرد الشهرية نجدها هي الأخرى قد انخفضت أكثر بعد ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ونسبة التضخم والتي بلغت كما يظهرها لنا الجدول رقم (4) .

جدول (4)

متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة (أساس 2007) ، مع نسبة التضخم والرقم القياسي للأسعار (2000-2015) ألف دينار

البيانات / السنوات	2000	2005	2010	2015	معدل النمو السنوي %
متوسط دخل الفرد السنوي ألف دينار بالأسعار الثابتة أساس 2007 **	4658	3703	4085	4579	- 0.1
متوسط دخل الفرد الشهري ألف دينار.	388	308	340	383	- 0.1
نسبة التضخم *	5	37	31	47	34
الرقم القياسي للأسعار .	15,5	49,9	125,1	147,7	57
متوسط حصة الفرد السنوية بعد استبعاد نسبة التضخم .	4450	2333	2818	2436	- 3
متوسط حصة الفرد الشهرية بعد استبعاد نسبة التضخم .	368	194	234	203	- 3

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ، لسنة 2014 ، أيار ، 2015، ص65

* د. علي عبد الهادي سالم ، جامعة الانبار ، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 4 العدد 9 لسنة 2012 ، ص49 .

** من عمل الباحث ، علما بان متوسط دخل الفرد = الناتج المحلي الإجمالي مقسوم على عدد السكان في السنة نفسها ، علما بان عدد سكان العراق للسنوات أعلاه هو : 24086 ، 27963 ، 32481 ، 36900 ، مليون نسمة للسنوات (2000 ، 2005 ، 2010 ، 2015) على التوالي .

حيث يتضح ان متوسط حصة الفرد السنوية والشهرية ، من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بعد استبعاد نسبة التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك منها ، وقد بلغت نسبة الانخفاض (- 3%) لمتوسط حصة الفرد السنوية و الشهرية .

ومن خلال تحليلنا للناتج هذا المؤشر، يمكننا ان نوزع السبب الى بعض العوامل التي أدت لانخفاض متوسط حصة الفرد منها ارتفاع " حجم البطالة ، والاعالة " ونسبة التضخم "، الا ان هذه المؤشرات هي انعكاس لضعف دور عقود تراخيص الشركات الأجنبية في القطاع النفطي ، في تعظيم الإيرادات الكفيلة بتوفير الاستثمارات الوطنية ، الجاذبة للتنوع القطاعي وخاصة القطاعات الإنتاجية .

ومن الجدول أعلاه وجدنا حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الشهري تقترب من مستوى خط الفقر البالغ (1,250) دولار لليوم الواحد ، المحدد من قبل البنك الدولي³¹ ، ومن هنا نجد ان القدرة الادخارية للمشتغلين اصبحت معدومة من الناحية الاقتصادية ، وهذا لاشك سيؤدي الى انعدام التراكم المالي ، وهذا الأخير سيؤدي الى انعدام توفر فرص الاستثمار الخاصة ، فضلاً عن ضعف الاستثمارات الحكومية ، مما سيؤدي الى الضعف في المؤشرات الاقتصادية (الكلية والجزئية) والاجتماعية المؤثرة النمو الاقتصادي .

ج- اثر عقود تراخيص النفط الأجنبية المباشرة في التجارة الخارجية:

من الجدول (4) نلاحظ بان الصادرات قد حققت معدل نمو سنوي بلغ (23%) ، وهذا يعكس لنا أهمية الصادرات ولكن عند تحليلنا لهيكلياً هذه الصادرات التي نجدها أغلبها تمثل الصادرات النفطية التي بلغت نسبها (83.5 ، 99.5 ، 99.8 ، 46.5) للفترة وعلى التوالي ، ومن الملاحظ بان انخفاض نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الاجمالية من 99.8 عام 2010 الى 46.5 عام 2015 كانت بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية فضلاً عن انخفاض الكميات المصدرة منه .

جدول (4)

الصادرات والاستيرادات السلعية للعراق للفترة (2000-2015) مليون دولار .

التفاصيل / السنوات	2000	2005	2010	2015	معدل النمو السنوي
الصادرات السلعية	18742	23697	52483	84000	23
الاستيرادات السلعية	12329	20002	37328	45000	18
صافي الميزان التجاري	6413	3695	14436	39000	34
نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات (%)	83.5	99.5	99.8	46.5	-83/0.02 متوسط الصادرات
نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي	11	19	28	27	10

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الموجز الاحصائي للمحافظات ، 2016 ، ص4-3 .
وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للفترة (2009-2013) ، أيلول ، 2014 ، ص17-20 .

اما الاستيرادات فهي تعد من المؤشرات الاقتصادية المهمة ، من الجدول نجد نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي ، هي في تزايد مستمر حيث ارتفعت الى (27%) في عام 2015 مقارنة بنسبتها مع عام 2000 التي بلغت (11%) ، وهذه النسبة تعكس لنا مدى التدهور الحاصل في بنية الهيكل القطاعي للاقتصاد الوطني وخاصة القطاع الإنتاجي (الزراعي والصناعي) ، الامر الذي يلزم الإدارة الحكومية اتخاذ التدابير الكفيلة بتنشيط الاستثمارات لتطوير الصناعات

31- تم احتساب متوسط دخل الفرد ، حسب نشرة البنك الدولي " $38 = 30 \times 1.250$ "\$ ويساوي بالعملة المحلية " $38 \$ \times 1250 = 475$ دينار شهرياً .

الوطنية وخاصة الإنتاجية ذات الصلة بالطلب الاستهلاكي المحلي ، للحد من ظاهرة زيادة الاستيرادات الى الناتج المحلي من ناحية ولتأمين الامن الغذائي وطنيا من ناحية أخرى.

اما من جانب صافي الميزان التجاري نجد بانه قد حقق معدل نمو ايجابي بلغ (34%) سنويا ، وهذا ما يدل على ان قيمة الصادرات الوطنية اعلى من قيمة الاستيرادات ، الامر الذي يتطلب من الإدارة الحكومية توجيه نسبة مهمة من الفائض الى توفير مستلزمات تنشيط قطاعي الزراعة والصناعة الوطنية من اجل توسيع القطاعات الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية بهدف تقليل نسبة الاستيرادات الأجنبية وبنفس الوقت تطوير الباقي منها لتوجيهها الى الخارج لزيادة الحصول على العملات الأجنبية من الصادرات غير النفطية، وبدون شك ان تطوير القطاعات الإنتاجية سيؤدي الى خلق فرص تشغيل جديدة وزيادة الطلب على المواد الأولية لتلبية طلبات المشاريع الإنتاجية ، وهذا سيؤدي الى أيضا الى زيادة في الإنتاج والتشغيل المحلي وهذا الأخير سيؤدي الى زيادة الدخول والموارد المحلية وبدون شك هذه ستؤدي الى زيادة الطلب على الاستثمارات مجددا ، وهكذا سنتطلق حركة البناء والنمو الاقتصادي الذي سيرعى المواءمة بين القطاعات الاقتصادية الوطنية .

يتضح لنا ومن خلال تحليلنا لبعض المؤشرات الاقتصادية ، ان اغلب معدلات النمو لتلك المؤشرات لاتوحي الى أي ترابط او مواءمة بينها وبين عقود تراخيص الشركات الأجنبية في القطاع النفطي حاليا ، الامر الذي سيضعف قوة تأثيراتها في النمو الاقتصادي .

الاستنتاجات:

- 1- وجدنا أن اغلب عقود تراخيص الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمت في القطاع النفطي تمثلت بالشركات متعددة الجنسية التي تم تامين حصصها في العراق خلال الفترة (1972 - 1975) ، كما ان هذه الشركات تميزت بالطموحات الاقتصادية المتمثلة بالاستثمارات الهادفة لتحقيق أعلى عائد اقتصادي ، اما السياسية فقد تمثلت بالاستثمارات الهادفة للسيطرة الجزئية أو الكلية على الأسواق والموارد الطبيعية " خاصة الثروة النفطية والغازية" ، لذلك نجد سياسة اغلب الدول الصناعية ممثلة بالشركات متعددة الجنسية الكبرى المصدرة للاستثمارات، تكاد تكون متفقة ضمنا على اقتسام خيرات تلك البلدان في ما بينها سواء بشكل مباشر عن طريق الاحتلال أو بشكل غير مباشر عن طريق الاستثمارات المباشرة .
- 2- الاستثمارات الأجنبية وفقا لعقود التراخيص في القطاع النفطي وعلى ضوء المعطيات والمؤشرات الاقتصادية التي تم تحليلها ، وجدت الدراسة عدم مقدرتها من اصلاح ان الاختلالات البنيوية القطاعية ، حيث بقي الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الاساسية على النفط ، وهذا مايجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتغيرات الحاصلة في السوق النفطي ، مما يثير قلق متزايد على مستقبل الاقتصاد العراقي .
- 3- كذلك كان لها اثر سلبي اجتماعيا تمثل بالقضاء على مهارة العاملين الفعليين وعدم توافر فرص العمل الجديدة وبالتالي ارتفاع حجم البطالة وانخفاض الدخل الفردي وهذه الحقيقة تؤكد لنا عدم توافق إستراتيجية الشركات الاستثمارية مع إستراتيجية الطموحات الاقتصادية الوطنية.
- 4- سيلعب الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لعقود التراخيص في القطاع النفطي ، دور مميز في رسم السياسة الوطنية طبقا للمبدأ القائل " من يملك المال يملك السلطة " فالمال هو القوة التي تحرك كل شئ فيمكن لأصحاب الشركات الكبرى أن توجه السياسة الاقتصادية الوطنية حسب أهوائها خاصة لتركز كل الثروة الوطنية في القطاع النفطي (يحتل 60% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 88% من إيرادات الموازنة العامة) ، بيد تلك الشركات .
- 5- بلغت احتياطييات العراق من النفط تقريبا (115) مليار برميل ، وبعد احتساب الإنتاج النفطي المتوقع بعد ستة أعوام من تاريخ أول ترخيص للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي في 1/ 9/ 2009 الذي قدر بـ (12) مليون برميل يوميا وجدنا : كمية الإنتاج = $(365 \times 12\,000\,000) = 4\,380\,000\,000$ أربعة مليارات وثلاثمائة وعشرون ألف برميل في السنة الواحدة ، أي بعد مضي 25 عاماً سيبلغ الإنتاج تقريبا (110) مليار برميل وبمعنى آخر سيسرف النفط العراقي للنضوب ، بمعنى اخر تم تفصيل عقود التراخيص وفقا لذلك . ومن الناحية المالية يعني إن العراق سيخسر سنويا (121.4) مليار دولار عن أجور الأتعاب فقط وإذا ما أضيفت التكاليف الأخرى ستتضاعف الخسارة عدة مرات (حسب عقود الخدمة) .
- 6- لم يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر بصيغة عقود تراخيص الاستثمار فرضيات البحث .

التوصيات :

- 1- يجب أن يتخذ المشرع الاقتصادي التدابير اللازمة لاتقاء المعايير الفنية والاقتصادية لتحديد أولوية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي ، كما على المشرع كذلك أن يوازن بين الطموحات الوطنية للاستثمارات وما يقابلها من طموحات للدول أو الشركات المصدرة للنفط ، لذلك فإن اختيار القرارات الاستثمارية لابد ان تتم بنظائر جهود الهيئات التخصصية في الحكومة التي تضم علماء الاقتصاد وخبراء التكنولوجيا وخبراء تنفيذ مشروعات فضلاً عن اللجنة السياسية والمشرفين على الشؤون المالية ، لذا نجد من الضروري ربط الاستثمارات الوطنية والأجنبية بالطموحات التي تؤدي الى بناء وتطوير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني وضرورة المحافظة قدر الإمكان على الثروة النفطية التي هي من هبة الخالق وتوجيه إيراداتها لخدمة الوطن والمواطن .
- 2- لدرء خطورة نضوب الثروة النفطية من جهة ولتقليل حجم الخسائر الاقتصادية ، نجد ضرورة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعدد محدود من الحقول النفطية ونركز هنا على تطوير الحقول الجديدة فقط ، ولكن وفق صيغ مقبولة ومحددة وضامنة للاستغلال الأمثل للثروة النفطية خالية من التعويم ومتعارف عليها وتتفق وخصائص حقول النفط العراقية ، على أن تتم هذه العقود وفق أسس تنافسية معروفة تضمن للعراق أفضل الشروط الاستثمارية ، وان لاتتم هذه العقود خلف الكواليس ، مع البقاء على الحقول المطورة تحت الإدارة الوطنية (تحت إدارة شركات النفط الوطنية) لخلق أداة قياس للتكاليف التطويرية وبالتالي لغرض حساب الكلف الإنتاجية للبرميل الواحد لاسيما تشترك جميع الآبار النفطية تقريبا بنفس

- المواصفات ومن أهمها انخفاض كلف الإنتاج حيث تقدر التكلفة الاستثمارية لإنتاج برميل النفط العراقي ما بين (1 - 2) دولار .
- 3- يجب أن يراعي العراق عند رفع كمية الإنتاج للنفط ، أولا الاعتبارات الدولية ، خاصة مع منظمة الأوبك من أجل ضمان تنسيق للإنتاج كلاً حسب حصته مع تعاون حقيقي بين الأعضاء المؤسسين للمنظمة ، وثانياً المبررات الاقتصادية ، خاصة المحافظة على الاستقرار النسبي للأسعار لأن أي زيادة في الإنتاج غير مبرجة مع دول الأعضاء سيؤثر على انخفاض للأسعار في السوق النفطية العالمية .
- 4- نلاحظ ومن خلال قانون الخدمة أعلاه لم يحدد القانون الكلف اللازمة لتطور الآبار النفطية بل جعلها سائبة، وهذا لربما سيجعل الشركات الاستثمارية تتماهى في تسجيل هذه الكلف وعلى سبيل المثال لربما ستتفق الشركة الاستثمارية (س) مبلغاً وقدره مئة مليون دولار وتطالب بمائة مليار دولار؟ وبما أن العراق عليه أن يسد كلف الإنتاج للشركة ففي هذه الحالة سيخسر العراق مبالغ طائلة لقاء هذا الاتفاقات الاستثمارية (لأن كلف الإنتاج ستكون عالية جداً ولربما ستبلغ كلفة إنتاج البرميل أعلى من سعر البيع وفي هذه الحالة سيضطر العراق إلى دفع مبالغ إضافية فضلاً عن خسارة نفطه ، لذلك يجب أن يخضع العقد المعياري الخاص بالاستثمارات الأجنبية إلى شروط فنية محددة خاصة بتلك التطورات المطلوبة للآبار النفطية لغرض زيادة الإنتاج .
- 5- نوصي باعتماد صيغة المشاركة للاستثمار الأجنبي المباشر، بدلاً من عقود تراخيص الاستثمار.

المصادر:

1. أميرة حسب الله محمد، حوافز الاستثمار الخاص المباشر في مصر ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة والاقتصاد ، القاهرة، 2002.
2. الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2007.
3. بلخياط جمال، الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2003.
4. بندر بن سالم الزهراني ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، دراسة قياسية ، رسالة ماجستير نوقشت في 2004/5/29 ، جامعة الملك سعود ، كلية العلوم الإدارية ، قسم الاقتصاد.
5. تقرير ، الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول " اوابك " ، 2010.
6. حسين القاضي وعبدالرزاق القاسم وسمير الريشاني، محاسبة إنتاج البترول ، الطبعة الأولى، 2001.
7. د. حسان خضير ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، تعاريف وقضايا ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 2004 ، السنة الثالثة.
8. د. صلاح كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان سنة 2011.
9. د. عبد الجبار عبود الحلفي ود. نبيل عبد الرضا. نفط العراق من عقود الامتياز الى جولات التراخيص، المركز العلمي العراقي ، بغداد ، دار ومكتبة البصائر - بيروت ، الطبعة الأولى ، 2014 .
10. د. فلاح جاسم العامري ، سياسة تسويق النفط الخام العراقي ودورها في تحقيق الموارد المالية ، شركة تسويق النفط (سومو) ، 2014.
11. د. منعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مطبعة العاني ، لسنة 1975.
12. د. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة العربي الحديثة، الإسكندرية سنة 1988.
13. د. دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى ، 2006.
14. رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوربا مع التطبيق على مصر ، المكتبة العصرية ، المنصورة، 2007.
15. السيد عبد المهدي العميدي ، مدير عام العقود والتراخيص ، الحسابات المالية للشركات للفترة 2011-2015.
16. شبكة الاقتصاديين العراقيين، ملخص تاريخ شركات النفط الأجنبية في العراق، عراق 2020 ، 2 / آذار / 2013.
17. عبد السلام أبو قحف ، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مصدر سابق ، ص 22-23 .
18. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في النمو، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003 .
19. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الثانية ، 2005.
20. عبد المهدي حميد العميدي ، عقود الخدمة ، دائرة العقود والتراخيص البترولية ، وزارة النفط ، 2006.
21. عبد الوهاب الشيخ قادر ، خبير نفطي ، المرونة التصديرية لنفط العراق ، www.pdfactory.com .
22. عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
23. فيفرمان، تيسير الاستثمار الأجنبي ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 29 ، العدد 1 ، مارس 1992.
24. المركز الوطني المصري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كل شيء عن الشركات متعددة الجنسيات، منتدى الموارد البشرية، جمهورية مصر العربية ، بتاريخ 2015/1/20.
25. المصدر / وزارة النفط / دائرة العقود والتراخيص البترولية / قسم الدراسات والأبحاث .
26. ناجي مزر وعبد الهادي ازيزج الصناعة النفطية في العراق الطبعة الأولى 2009 ص 22 .
27. وزارة التخطيط ، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق 2010 - 2014 .